

كما أن السنة جاءت مقيدة لبعض الأحكام كقطع يد السارق؛ بأن يكون القطع من الرسغ لا اليد كلها وأن القطع لليد اليسرى، إذ جاء في القرآن الكريم ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا كَلَّا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨ - المائدة).

وفي شعائر الحج قد أطلق القرآن الكريم شعيرة الطواف، يقول تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾؛ وقد جاءت السنة مقيدة للطواف بالطهارة؛ فلا يطوف بالبيت الحرام إلا من كان طاهرًا، ويظهر هذا أيضًا إجمال القرآن في الوصية، وقد جاء ذكرها في آيات الموارث ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذِينَ﴾، ولم تحدد الوصية، وجاءت السنة بالتحديد؛ فقيدت الوصية بالثلث، وأن تكون لغير الوارث.

وقد وردت تلك الأمثلة في كتاب "مباحث في علوم الحديث" (١).

- وقد ورد في القرآن الكريم أحكام عامة خصصتها السنة النبوية مثل:

- قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ (١١ النساء): فظاهر الآية عام في إعطاء الميراث لكل ولد من والده، ولكن السنة النبوية خصصت هذا العام، فلم تورث أولاد الأنبياء من آبائهم. «فمن معاشر الأنبياء نورث ما تركناه صدقه» (٢) ولم تورث الولد القاتل من أبيه المقتول «لا تورث القاتل» (٣).

- وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (٢٧٥ البقرة) فالبيع حلال، وهو عام، يشمل البيع الصحيح والبيع الفاسد، ولكن السنة النبوية بينت أن المراد من البيع في الآية هو البيع الصحيح.

(١) د. كوثر محمود المسلمي: مباحث في علوم الحديث، من ص ٢٢ - ٢٦.

(٢) فتح الباري ٦ / ٢٨٩، ٢٣٥، ٢٣٩. وشرح صحيح مسلم للنوي ٣ / ١٣٧٨. ومسند الإمام أحمد ١٥٨/١.

(٣) سنن الزمذني كتاب الفرائض وسنن ابن ماجه كتاب الديانات وكتاب الفرائض كما أخرج أحمد ومالك وغيرهما.